برعاية ودعم الوزير طلال الخالد

انطلاق مسابقة حفظ القرآن الكريم للعاملين في «الدفاع» و«الداخلية» و«الحرس» و«الإطفاء» بنسختها الرابعة

لجنة التحكيم خلال استقبالها المتقدمين

جانب من المشاركين

برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ طلال الخالد ، ومتابعة رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الصباح ، انطلقت مسابقة حفظ القرآن الكريم وتجويده وتلاوته للضباط وضباط الصف والأفراد للعاملين والمتقاعدين من "وزارة الدفاع – وزارة الداخلية – الحرس الوطني – قوة الإطفاء العام" بنسختها الرابعة، وذلك بمبنى متعدد الأغراض الواقع في معسكرات المباركية ، والتي تنظمها مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة ممثلة بفرع الشؤون الإسلامية والخدمة الإجتماعية خلال الفترة من 24–22 مايو 2022م .

من جهته أعرب مدير التوجيه المعنوي والعلاقات العامة العقيد الركن بحري محمد أبل العوضي عن بالغ شكره وتقديره للرعاية الكريمة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ودعمه وتشجيعه على مثل هذه المسابقات المباركة والتي تشجع على حفظ القرآن الكريم وتجويده وتلاوته ، مشيرا أن مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات تحرص دائماً على إقامة مثل هذه المسابقات التي تهدف لإيجاد روح التنافس في مجال حفظ القرآن الكريم وبذل المزيد من الجهد والوقت لحفظه وتجويده وإكتشاف الأصوات الحسنة في تلاوته لتشجيعها ومتابعتها .

من جانبه اشادوا أعضاء لجنة التحكيم بالمسابقة العقيد المتقاعد أحمد خضر الطرابلسي والسيد عبدالعزيز فاضل العنزي ، بدور فرع الشؤون الإسلامية والخدمة الإجتماعية والمشاركين واللجان المنظمة للمسابقة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأعربوا أن مثل هذه المسابقات تغرس بالمشاركين الخير والعطاء ليكونوا بذرة طيبة ليقوموا بواجبهم تجاه دينهم ووطنهم ، وأضافوا أن على المتسابق أن يختلق بأخلاق القرآن ويتأدب بآدابه وينهج منهجه الحق الذي يقربه إلى الله تعالى .

حضر المسابقة عدد من ضباط وضباط صف وأفراد مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة.

المتسابقون يستعدون للمثول أمام لجنة التحكيم

لقطة جماعية للحضور

"البيت" استعرض الكثير من الإنجازات التي حققها خلال "شهر الخير"

«الزكاة»: قدمنا مليونا و830 ألف دينار مساعدات مالية لـ 5981 أسرة خلال «رمضان» الماضي

حمد المري

صرح مراقب الإعلام المتحدث الرسمي لبيت الزكاة حمد سالم المري أن البيت استطاع تحقيق الكثير من الإنجازات خلال شهر رمضان المبارك الذي يعتبر أهم المواسم للبيت بسبب تسابق أهل الكويت على التبرع للأعمال الخيرية وإخراج زكاة أموالهم بمختلف أنواعها.

وقال المري أن من أهم إنجازاته خلال هذا الشهر الفضيل، استمراره في استقبال طلبات المساعدة المالية ومن خلال موقعه على الانترنت وصرفه لهذه المساعدات للمستحقين كالأرامل والمطلقات والأيتام والمرضى والغارمين ممن صدرت بحقهم أحكام واجبة النفاذ لتسديد الديون والمنكوبين والمتضررين ماليا وضعاف الدخل، حيث بلغت هذه المساعدات 1،830،340 دينار استفادت منها "5،981 أسرة"، مضيفا أن البيت نفذ أيضا مشروع توزيع "6،922" سلة رمضانية على "4،416 اسره" حيث استفادت الأسر التي تتكون من 4 أشخاص فأقل سلة واحدة بينما استفادت الأسر التي تتكون من أكثر من أربعة اشخاص سلتين، وكل سلة تتكون من 16 صنف من المواد الغذائية.

وأشار المري أن اليت نفذ أيضا مشروع ولائم الإفطار خارج الكويت في 23 دولة في كل من القارة الأفريقية والأسيوية والأوروبية استفاد منه "135،923فرد"، مع استمراره في متابعة تنفيذ مشاريعه الخيرية الأخرى مثل كفالة الأيتام وبناء المشاريع الخيرية كالمساجد ودور الأيتام والمراكز الصحية والمدارس وحفر الآبار وغيرها من مشاريع بناء على رغبة المتبرعين الذين يتبرعون للبيت لتنفيذ هذه المشاريع.

أما على المستوى الفقهي، فقد استمر بيت الزكاة في استقبال أسئلة واستفسارات الجمهور المتعلقة بفقه من خلال الاتصال الهاتفي المباشر مع مكتب الشئون الشرعية، أو من خلال ارسالها والاجابة عليها من خلال الإيميل المدون في موقع البيت على الانترنت.

وفي ختام تصريحه أوضح مراقب الإعلام المتحدث الرسمي لبيت الزكاة حمد سالم المري أن البيت استمر خلال شهر رمضان في استقبال الزكاة والصدقات والتبرعات من خلال موقعه على الانترنت وتطبيقه الخاصة بالهواتف الذكية، وأيضا من خلال مراكزه الإيرادية المنتشرة في مناطق البلاد بالقرب من الجمعيات التعاونية، وفي مكاتبه في كلا من مجمعي الافنيوز و360 ومبنى مطار الكويت الدولي في قاعة T4 وأيضا من خلال صالة المتبرعين في مقره الرئيسي بجنوب السرة والتي كانت تقدم خدمات متنوعة مثل احتساب الزكاة بأنواعها " مال – ذهب وفضة – اسهم " وتجيب على أسئلة واستفسارات المتبرعين.

تنوعت انشطتها بين بناء المساجد وحفر الآبار ومساعدات مادية للمرضى

«زكاة الفحيحيل»: 39 ألف مستفيد من مشاريعنا الرمضانية

الدبوس خلال افتتاح مركز العجيل الصحي باليمن

تقدم مدير زكاة الفحيحيل التابعة لقطاع البرامج والمشاريع بجمعية النجاة الخيرية إيهاب الدبوس بالشكر الجزيل لأهل الخير داعمي زكاة الفحيحيل، مؤكداً أنه بجميل عطائهم ساهمنا في إدخال السعادة والسرور لقرابة 39 ألف إنسان داخل وخارج الكويت، وذلك خلال شهر رمضان المبارك.

وأعلن الدبوس أن زكاة الفحيحيل تلقت خلال شهر رمضان الماضي 1443 تبرعات من أهل الخير منها بناء عدد 8 مساجد في العديد من الدول الخارجية، ونحرص بدورنا على بناء المسجد في الأماكن التي تكون بحاجة شديدة إليه، ونزور المنطقة قبل الإنشاء، ونتابع مراحل التنفيذ خطوة بخطوة، ونرسل التقارير اللازمة للمتبرعين، كما نرفق بالمسجد مكتبة إسلامية، ونقيم به حلقات لتحفيظ القرآن الكريم، وولائم إفطار الصائم، ونوزع من خلاله لحوم الأضاحي وغيرها من الأنشطة التربوية الأخرى.

مضيفاً: وفيما يخص توفير المياه العذبة وحفر الآبار، بلغت حصيلة تبرعات شهر رمضان المبارك حفر عدد 76 بئراً في العديد من الدول التي تفتقر إلى المياه النظيفة الصالحة للشرب، وكذلك بناء عدد 5 بيوت للفقراء، مبينا أنه يعد هذا المشروع واحداً من المشاريع الحيوية التي تساهم بشكل ملموس في تحسين واقع وحياة المستفيدين، وشمل حصاد شهر الخير توزيع عدد 132 مصحفاً وكفالة حلقة لتحفيظ القرآن الكريم وكفالة عدد 68 داعية وتقديم مساعدات مادية لعدد 62 أماماً، وتوزيع زكاة الفطر داخل وخارج الكويت.

وأوضح الدبوس أن زكاة الفحيحيل وزعت قرابة 3000 سلة رمضانية داخل وخارج الكويت، ضمت السلال أهم المكونات الغذائية التي تحتاجها الأسر، كذلك تم توزيع كسوة وعيدية الأيتام و استفاد منها 357 يتيما .

وفيما يخص نصيب الأسر المتعففة من حصاد شهر رمضان المبارك أجاب الدبوس: قدمنا مساعدات مالية لعدد 283 أسرة متعففة، وبين الدبوس أن هذه الإنجازات غيض من فيض عطاء أهل الخير خلال شهر رمضان المبارك.

الدبوس يؤكد أن علاج المرضى أحد أهم المشاريع الإنسانية

لتسليط الضوء على الرسائل الأكاديمية للباحثين

«إحياء التراث» تنظم ندوة المسائل المالية في السياسة الشرعية مع التطبيق على الكويت

مشعل الظفيري متحدثا في الندوة

جانب من الحضور

في بادرة علمية لنشر رسائل الدكتوراه والماجستير للباحثين الكويتيين في المجالات الشرعية نظمت جمعية إحياء التراث الإسلامي برنامجاً ثقافياً مميزاً يستهدف مناقشة رسائل الدكتوراه والماجستير المتميزة للباحثين الكويتيين تحت شعار " رسالتي "، حيث استضافت الجمعية في مقرها الرئيسي في منطقة قرطبة د. مشعل تركي الظفيري، لمناقشة رسالته التي كانت بعنوان: "المسائل المالية في السياسة الشرعية مع التطبيق على دولة الكويت في السنوات العشر الأخيرة".

وفي بداية ندوته بين د. الظفيري أن علم السياسة الشرعية من الأهمية بمكان بين علوم الشريعة الإسلامية، فهو العلم الذي يتناول تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحديد المسؤوليات، ورسم منهج الحكم في إطار نصوص الشرع، وبيان المساحة التي تركها الشرع للحاكم يتحرك فيها برأيه، ويدلي فيها بدلوه، ليواجه المستجدات والنوازل من الحوادث، وأخيراً فهو العلم الذي ينظم عمل هيئات الدولة الإسلامية ومؤسساتها، وتشتد أهمية علم السياسة الشرعية في الأمور المتعلقة بالمسائل المالية؛ إذ هي المسائل التي يتعامل بها أغلب الناس في حياتهم اليومية وضروب معاشهم على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية؛ مما يوقع عبئاً كبيراً على الحاكم في تنظيم هذه المسائل التي تحتاج إلى إعادة النظر والاجتهاد من حين لآخر، نظرا لتغير أحوال الناس وظروفهم من جانب، ولأن كثيراً من هذه المسائل يستجد ويستحدث نتيجة التطور الذي يصبغ حياة الناس يومياً، من جانب آخر.

وبين د. الظفيري أن الفقهاء تناولوا في مؤلفاتهم مسائل السياسة الشرعية في أبواب متفرقة، ومنهم من أفرد لها المؤلفات، ولكن مشكلة هذه المسائل أنها غير منظمة، ولا مرتبة، فيختلط فيها الكلام في أمور السياسة والحروب، بأمور الأحوال الشخصية ومسائل المعاملات المالية، وهو الأمر الذي يستلزم إفراد مسائل السياسة الشرعية المتعلقة بالأمور المالية في مصنف مستقل، وهو ما فكرت في القيام به في هذا البحث الذي أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية. وعن أسباب اختيار الموضوع قال الظفيري: إن علم السياسة الشرعية هو أحد أوجه مرونة الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ولهذا تشتد الحاجة إلى دراسته، وتعميق النظر في مسائله، تمشيا مع الاتجاه المنادي بتجديد دراسة الفقه الإسلامي وفق معطيات الواقع المعاصر، كما أكد أنّ الحاجة إلى جمع مسائل السياسة الشرعية المتعلقة بالأمور المالية في مؤلف مستقل، حتى يمكن بلورة نظرة فقهية متكاملة حولها، في إطار أصول الفقه الإسلامي وفروعه، ثم أشار إلى أنّ دولة الكويت اتخذت العديد من القرارات الاقتصادية المهمة، التي أثارت جدلاً على الصعيدين الاقتصادي والعلمي الأكاديمي، فرغبت في الإدلاء بدلوي في دراسة هذه القرارات من الناحية الشرعية، وبيان مدى توافقها أو اختلافها مع مبادئ و مقررات الفقه الإسلامي.

كما بين أنّ هذا الموضوع يساهم في الجهود المباركة التي تضطلع بها لجنة العمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، التابعة للديوان الأميري بدولة الكويت.

كذلك فإن دراسة هذا الموضوع تنزيلا للقضايا الفقهية الأكاديمية على واقع المجتمع المعاصر، والاعتماد على الفقه الإسلامي في حل المشكلات التي تجابه المجتمعات المسلمة من حين لآخر.

وعن خطة البحث قال د. الظفيري: من خلال الأفكار التي تجمعت لدي في أثناء إعداد هذه الخطة، تبين لي أن أقسم هذا البحث إلى مقدمة، وباب تمهيدي، وثلاثة أبواب رئيسية، وخاتمة، واشتملت المقدمة على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة تقسيم أبوابه وفصوله، والمنهج المتوقع في دراسته.

وحول أبواب البحث التي تناولتها الرسالة ذكر د. الظفيري أنه قسم بحثه إلى ثلاثة أبواب: الباب التمهيدي: السياسة الشرعية وعلاقتها بالمصلحة في المسائل المالية، وجاء فيه فصلين: الفصل الأول: تعريف السياسة الشرعية، ومشروعيتها، ونشأتها، ومصادرها، وعلاقتها بالفقه الإسلامي. أما الفصل الثاني فهو: التصرف وفق المصلحة ودوره في السياسة الشرعية.

أما الباب الأول، فكان بعنوان "دور الإمام في تحقيق التنمية الاقتصادية "، وفيه ثلاثة فصول هي: تعريف التنمية الاقتصادية، وأهميتها، ومشروعية تحقيقها، وعلاقتها بالسياسة الشرعية – دور السياسة الشرعية في تنظيم أمور العلاقات الاقتصادية الدولية – دور السياسة الشرعية في تنظيم أمور التجارة الداخلية.

والباب الثاني كان بعنوان "أدوات السياسة الشرعية في التعامل مع بعض الوقائع الاقتصادية"، وفيه ثلاثة فصول هي: مصادرة الأموال في ضوء السياسة الشرعية – تأميم الأموال في ضوء السياسة الشرعية – العقوبات المالية في ضوء السياسة الشرعية.

والباب الثالث بعنوان: "التطبيقات العملية للمسائل المالية في السياسة الشرعية بدولة الكويت"، وفيه ثلاثة فصول: تحديد سقف المديونيات الاستهلاكية للأفراد من البنوك والشركات – تحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية – منع الشركات والمؤسسات الفردية من التجارة في السكن الخاص في دولة الكويت.

وفي ختام محاضرته ذكر د. الظفيري أهم التوصيات التي توصل إليها وهي: زيادة اختصاصات لجنة العمل وصلاحياتها في الكويت على استكمال الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري الكويتي، وأن تمنحها صلاحية مناقشة التشريعات والقوانين، والاعتراض عليها، إذا كان بها ما يخالف الشريعة الإسلامية.

كذلك أوصى حكومة دولة الكويت بإلغاء البنوك التجارية الربوية، والاقتصار على البنوك الإسلامية، ولاسيما بعد أن أثبتت هذه البنوك نجاحها الكبير، وجدارتها بالنهوض بأعباء العمل المصرفي بكفاءة واقتدار.

الظفيري: علم السياسة الشرعية هو أحد أوجه مرونة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان